2,8 مليون طفل تستهدفهم حملة اللقاح الوطني

مديرة الرعاية الصحية الأولية لـ«الوطن»: الحملة تستهدف أيضاً الضيوف من لبنان

| محمود الصالح

كشفت مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة رزان طرابيشي عن استهداف أكثر من 2,8 مليون في حملة اللقاح التي انطلقت أمس في جميع المحافظات وتستهدف جميع أراضي الجمهورية العربية السورية من دون تمييز بين منطقة وأخرى.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت طرابيشي: هذه الحملة تأتي في إطار البرنامج الوطني للقاح والذي يستهدف الأطفال من يوم وحتى خمس سنوات، موضحة أنه يعطى الأطفال اللقاحات المعتمدة في البرنامج الوطني لمختلف الأمراض وفق البروتوكول الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تم حشد ما يزيد على 11132 طبيباً وفنياً وعاملاً صحياً وادارياً لإنجاز هذه الحملة الوطنية، كما تم توفير جميع المستلزمات اللوجستية من سيارات وأجهزة حفظ وتبريد للقاح وغيرها من المواد، وتم تنفيذ الحملة من خلال 1039 مركزاً صحياً و1126 فرقة جوالة موزعة في جميع المحافظات وتستمر الحملة حتى نهاية الأسبوع.

وبينت مديرة الرعاية الصحية أن اللقاح يحمي الأطفال من عدة أمراض خطيرة، وكل طفل لا يحصل على اللقاح يكون عرضة لأمراض الخطيرة، ولذلك على الجميع المبادرة إلى تلقيح أطفالهم دون خمس سنوات.

وأشارت طرابيشي إلى أن جميع ضيوف سورية من أبناء الشعب اللبناني يحق لهم الاستفادة من البرنامج الوطني للقاح ولجميع أطفالهم دون خمس سنوات وبشكل مجاني تماماً.

وتستهدف الحملة في دمشق نحو 35 ألف طفل من خلال 40 مركزاً صحياً و56 فريقاً جوالاً بمشاركة 510 عناصر صحية.

وفي ريف دمشق نحو 47 ألف طفل من خلال 149 مركزاً صحياً، و159 فريقاً جوالاً، ويشارك فيها 1110 عناصر صحية، أما في طرطوس فتستهدف الحملة أكثر من 97 ألفاً، وفي حماة تستهدف الحملة بحدود 275 ألف طفل من خلال 131 مركزاً صحياً و73 فريقاً جوالاً، وفي اللاذقية يصل عدد المستهدفين في الحملة لنحو 116 ألف طفل في 98 مركزاً صحياً في المدينة وريفها، إضافة إلى 50 فريقاً جوالاً، ويشارك في الحملة نحو 400 عنصر من مختلف الاختصاصات.

وفي السويداء تستهدف الحملة أكثر من 31 ألف طفل، منهم 4164 طفلاً من المتسربين وتنفذ ضمن 37 مركزاً صحياً بمختلف مناطق المحافظة و3 نقاط طبية محدثة في قرى مصاد ورساس والرحى مع وجود 12 فريقاً جوالاً أيضاً، كما يشارك في تنفيذها 243 عاملاً صحياً.

وفي دير الزور تستهدف أكثر من 32 ألف طفل وتنفذ عبر 34 مركزاً صحياً ثابتاً و65 فريقاً جوالاً، بهدف استكمال لقاحات الطفل الروتينية المدرجة في برنامج التلقيح الوطني، ومتابعة الأطفال المتسربين من اللقاح وإعطائهم اللقاحات المستحقة، حيث سبقها إطلاق حملة تواصل وتوعية للأهالي وحثهم على تلقيح أطفالهم.

أما في حمص فيقدر عدد الأطفال المستهدفين في الحملة بحدود 163 ألف طفل من عمر دون خمس سنوات موزعين على 12 منطقة صحية عبر 168 مركزاً صحياً و29 فريقاً جوالاً و904 عناصر صحية، إضافة إلى 13عنصر إمداد و36 مشرفاً مركزياً.

وفي الرقة يقدر عدد المستهدفين بحدود 44500 طفل إضافة إلى أطفال عائلات العائدين من لبنان، وهذه الحملة تنفذ من خلال 35 مركزاً صحياً ثابتاً و4 محدثة و50 فريقاً جوالاً موزعين على كامل المحافظة.

زراعة التبغ تتراجع في حماة.. ومزارعون: وعدونا بالمازوت وأخلفوا!

عضو المكتب التنفيذي لـ«الوطن»: المازوت للمُنظم والمُرخص فقط

| حماة- محمد أحمد خبازي

رغم رضاهم عن الأسعار التشجيعية التي حددتها المؤسسة العامة للتبغ لشراء إنتاجهم في الموسم الحالي، إلا أن مزارعي التبغ ومنتجيه في حماة والغاب، يشكون من عدم دعمهم بالمازوت والسماد في موسم الزراعة الذي يكون عادة بين شهري نيسان وتشرين الأول من كل عام، وهو ما جعلهم يحجمون عن زراعة المساحات الواسعة المخطط لها لارتفاع التكاليف، واقتصارهم على زراعة المساحة التي يمكنهم تأمين مستلزماتها الزراعية بحسب قدرتهم المادية.

وبيّن عدد من المزارعين في منطقة الغاب لـ«الوطن» أن المساحة التي زرعت بالغاب نحو 7425 دونماً من أصل المخطط له نحو 12 ألف دونم، في حين ذكر عدد من المزارعين بحماة أن المساحة التي زرعت نحو 7550 دونماً من أصل المخطط له نحو 11 ألف دونم.

وعزوا تراجع المساحات المزروعة عن الخطة الزراعية لعدم قدرتهم على تأمين المحروقات والسماد، وأن العقبة الوحيدة أمام زيادة المساحات التي تزرع بهذا المحصول المهم، هي ضعف التمويل والتكاليف العالية.

وأوضح المزارعون أن المازوت كان يجب أن يوزع لهم في شهر نيسان للفلاحة والري، ولاستمرار عمليات الري حتى الشهر الجاري ولكن هذا لم يحصل!.

وقال المزارعون: عند مراجعتنا للمعنيين في حماة والغاب، علمنا أنهم راسلوا المحافظة لتأمين المازوت الزراعي لنا، لكون التبغ هو روح الزراعة ورابع المحاصيل الإستراتيجية بعد القمح والقطن والشوندر السكري، و75 بالمئة من إنتاج القطر هو من حماة.

وأضافوا: أصدرت المحافظة قراراً بتأمين 10 طلبات من المازوت أي ما يعادل نحو 200 ألف ليتر، ولكننا فوجئنا بأن هذه الكمية لا توزع إلا للمزارعين المنظمين زراعياً والمرخصين لزراعة التبغ، علماً أنه في كل المحافظة لا تزيد المساحة التي يملك أصحابها تنظيماً زراعياً على ألف دونم، وهو ما جعل نسبة 50 بالمئة من المزارعين تستفيد من هذا القرار فقط، بينما اضطر المزارعون الذين لم يستفيدوا من هذا القرار لري أراضيهم كل 8 أو 10 أيام مرة بدلاً من كل 5 أو 6 أيام.

وذكروا أنه في منطقة سلحب على سبيل المثال لا

الحصر، استفاد من هذا القرار مزارعون يملكون 50 دونماً فقط مرخصة من أصل 1400 دونم مزروعة بالتبغ، مؤكدين أن الأسعار لهذا الموسم ممتازة رغم كل المعاناة وظروف الإنتاج الصعبة.

وبيّنت مصادر في المؤسسة العامة للتبغ لـ«الوطن»، أن الإنتاج المتوقع في حماة والغاب من صنفي البرلي وفرجينيا نحو 3,5 آلاف طن، وقد تم افتتاح 3 مراكز شراء بالقرب من إنتاج المزارعين لتخفيف أعباء النقل عنهم، وذلك في جب رملة والتريمسة وسلحب.

وأوضحت أن لجان الشراء في هذه المراكز تستلم نحو 200 طرد يومياً من إنتاج المزارعين، وتنقل بسيارات المؤسسة، وأن إقبال المزارعين على التوريد للمراكز جيد جداً.

من جانبه، بيّنَ عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة عبد الحميد العموري لـ«الوطن»، أنه تم توزيع المازوت لمزارعي التبغ حسب الأنظمة والقوانين، وكل مزارع زرع ضمن الخطة الزراعية استلم مخصصاته من المازوت بعد التدقيق في تطابق المنفذ مع المخطط، موضحاً أن الزراعة العشوائية لا تستحق المازوت، لكونها مخالفة للخطة.

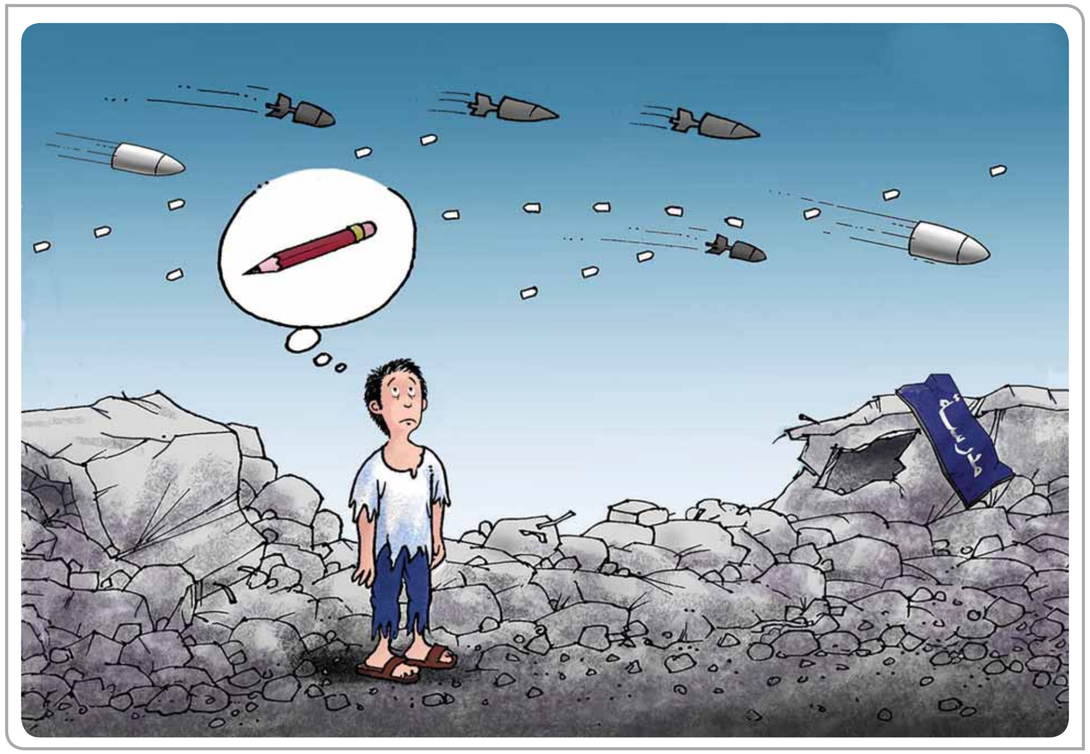

تستخدم كمنصات للسرقات ومؤخراً شاعت سرقة الحقائب النسائية

بلدية حلب تمنع تجوال الدراجات النارية غير المرخصة للحد من تجاوزاتها

| حلب- خالد زنكلو

علا صوت المطالبين بوضع ضوابط لحركة الدراجات النارية في مدينة حلب، منذ مقتل صاحب محل ضيافة مطلع الشهر الجاري في حي الفرقان بطلق ناري من مسلحين يستقلون دراجة نارية.

والحال أن تعديات الكثير من سائقي الدراجات النارية على سكان حلب ليست وليدة جريمة القتل السابقة، بل تسبقها بزمن طويل لا يرتبط بفترة محددة، إنما يمكن القول إن سنوات الحرب زادت من حدة الظاهرة التي تؤرق الأهالي والجهات الأمنية المختصة.

ويشيع استخدام الدراجات النارية في سرقة الحقائب، ولاسيما النسائية التي قد تحوي نقوداً ومجوهرات، وما ارتفع ثمنه من موبايلات وغيرها، ولذلك أصبحت كل دراجة نارية موضع شك للمشاة، يحرصون على الاحتراز منها.

وراجت مقاطع فيديو عبر شبكات التواصل الاجتماعي لسائقي دراجات نارية يسرقون حقائب سيدات في شوارع حلب عنوة، بعد إخفاق محاولاتهم في المغافلة التي هي الوسيلة الأهم في اقتناص فرصة السرقة وانجازها على نحو أفضل، من دون مخاطرة أو الوقوع في فخ محكم معد سلفاً، وهي حالة نادرة في سياق عمليات السرقة التي حدثت قبلاً.

وتروي السيدة «صفاء. م»، التي تعرضت لسرقة حقيبتها في أحد الشوارع الفرعية في حي الأعظمية، لـ«الوطن» أن الشوارع، وخصوصاً الفرعية غير المزدحمة بالسيارات والراجلين، هي أماكن مثالية لتنفيذ سرقات محكمة للحقائب النسائية من راكبي الدراجات النارية، خشية اعتراضهم وتوقيفهم من المارة وسائقي السيارات، مشيرة إلى تمكن أحد سكان الشوارع الرئيسة في حي صلاح الدين المجاور من القبض على سائق دراجة نارية حاول سرقة حقيبة إحدى قريباته، وتسليمه إلى مخفر الحمدانية القريب من مكان السرقة.

تاجر السيارات «محمد. س»، يحترز عند انصرافه من محله التجاري في حي الفرقان، ويستعين بإخوته وأصدقائه عندما يحاول التنقل بأموال كبيرة لزوم عمله، بعد سماعه أخباراً عن عمليات سطو مسلح استهدفت أشخاصاً بحوزتهم كميات كبيرة من النقود لم يراعوا حق الحفاظ عليها بطريقة ملائمة وسليمة.

من جهته، لفت صاحب مكتب عقاري في حي الموكامبو لـ«الوطن» إلى أنه يتحوط أيضاً لدى امتلاكه سيولة مالية كبيرة في محله، وأشار إلى أن الكثير من سائقي الدراجات النارية يترصدون ضحاياهم المستهدفين أمام البنوك وشركات الصرافة وتحويل الأموال، وكذلك بالقرب من الفنادق والمطاعم ومحال السهر، إضافة إلى الأسواق التجارية.

مصدر في مديرية هندسة المرور في مجلس مدينة حلب، أوضح أن مجلس المدينة، ومع انتشار الدراجات الهوائية ذات العجلتين كوسيلة نقل، وضع جملة من الضوابط العامة لسيرها، منها تسجيلها في ديوان مجلس المدينة وفرض تركيب لوحات لها وتطبيق أنظمة السير عليها.

وكشف المصدر لـ«الوطن» أن مجلس مدينة حلب أصدر قراراً بمنع تجوال الدراجات النارية والكهربائية غير المرخصة في محافظة حلب، مع حجز المخالف منها لقانون السير، منوهاً بأنه جرى حجز عشرات الدراجات المخالفة خلال الأيام الأخيرة من شرطة المرور.

ولفت إلى أن مجلس مدينة حلب، يواصل تطبيق قرار منح اللوحات المحلية للدراجات الكهربائية، مع تعهد مالكيها باحترام قواعد السير والالتزام بالأنظمة والقوانين النافذة، مشدداً على أن عناصر فرع المرور يتعاملون بحزم مع كل دراجة تخالف قانون السير، ولا يتم فك احتباسها إلا بعد تسجيلها ومنحها رقماً محلياً.